

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، د. محمد الطراونة، داود طبييلة، باسم المبيضين

المميز:

وكيل المحامي

المميز ضده: الحمق العام

بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٤ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية ذات الرقم (٢٠١٣/٨٦٣) والقاضي بالحكم على المتهم بالأشغال
الشاقة خمس سنوات والرسوم والمصاريف والصادر بمثابة الوجيه بحق المميز بتاريخ
٢٠١٤/٤/٣٠.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- أخطأت المحكمة مصدرة القرار الطعين كونها لم تناقش أسباب التجريم بشكل قانوني
وتفصيلي.
- أخطأت المحكمة كونها لم تأخذ بعين الاعتبار بأن البيئة المقدمة ضد المميز هي بيئة قاصرة
وفاسدة لا يجوز الأخذ بها لبناء الحكم عليها، حيث تلاحظ عدالتكم بأن البيئة الشخصية كافية
في هذه القضية قد استبعدت خصوصاً شهادة المشتكي والذي تم محاكمته
بجرم شهادة الزور التي أدلى بها في هذه القضية.

٣. أخطأت المحكمة بعدم التعرض بالشكل الكافي للبيئة المقدمة.

٤. أخطأت المحكمة بحيث لم تأخذ بالأسباب التقديرية بالشكل الذي يتناسب مع ظروف هذه القضية حيث لم تراعى الدافع خلف واقعة الشجار التي هي أساس هذه الشكوى وكون المشتكين جميعهم مرتبطون برابط المصاهرة وثورة الغضب التي تعرض لها المتهم كون الموضوع يتعلق بشقيقته.

٥. لم تأخذ المحكمة بعين الاعتبار بأن المميز قد أذنب عن جرم الإيذاء كما أنه شاب في مقتبل العمر .

٦. إن قول المحكمة بأن الذي حال دون حدوث الوفاة هو قول مخالف للواقع حيث جاء في أقوال الشهود بأن المميز قد ترك المدعو دون تدخل من أحد أي أنه لو أراد قتل المشتكى لكان بإمكانه إيقاعها في الحال والواقع بأن المميز لم يرد إيقاع هذه النتيجة وهذا واضح من الابتعاد عنه بمحض إرادته وضربه فقط على يده.

الطلب :

قبول التمييز لتقديمه على العلم وفي الموضوع فسخ القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٤ رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا بكتابه رقم ٢٠١٤/٦٢٦ ملتصقاً بتأييد الحكم الصادر بحق المتهم

وبتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ١٤٩٩/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين:

١.

٢.

٣.

٤.

٥.

التهمة التالية:

١- جنائية الشروع بالقتل العمد خلافاً لأحكام المواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات بالنسبة للمتهمين من الأول ولغاية الثالث .

٢- جنائية الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات مكررة بالنسبة للمتهمين

٣- جنحة حمل وحيازة أدوات حادة وراضة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .

٤- جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للمتهمين الرابع والخامس .

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وفقاً لما جاء بإسناد النيابة العامة أنه لوجود معرفة بحكم الجوار وصلة القربى بين أطراف هذه القضية ويوجد كذلك شكوى مقدمة من زوجة المتهم الثالث بمواجهة المتهم الرابع وعلى أثرها ولدى عودته إلى منزله قام المتهم الثالث بالاتصال معه لتحديد مكانه وطلب منه مقابلته فذهب المتهم الرابع إلى الموعد وما أن شاهده المتهم الثالث قام بشتمه فعاد إلى منزله وفي المساء شاهد المتهم الرابع قرب منزله شقيق المتهم الثالث المدعو فتوجه نحوه للحديث معه حول المشكلة إلا أن المتهمين الأول والثاني والثالث كانوا منتظرين المتهم الرابع ومختبئين فأقدموا على مهاجمته بأدوات حادة وراضة وقاموا بطعنه في صدره مرتين وفي ذراعه الأيسر وبجروح قطعية في رأسه وشكلت إصابته خطورة على

الحياة وحصلت مشاجرة وتعرض المتهم الأول للإيذاء من الرابع والخامس وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبالتدقيق ،

في كافة أوراق القضية والبيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة أن واقعة القضية كما قنعت بها واطمأنت إليها واستقر في وجدانها تتلخص بأنه كانت توجد خلافات وقضايا سابقة بين الظنين من جهة والمتهم

وذويه من جهة أخرى كما يربط المذكورين علاقة جوار، وأنه في مساء يوم ٢٠١٣/٣/١٢ التقى المتهم بالظنين بالشارع ودار

نقاش بينهما حول التنازل عن قضايا بينهما واشتد النقاش بحيث تحولت المشادة الكلامية إلى مشاجرة أقدم خلالها المتهم على ضرب على يده وظهره ورأسه ورقبته وصدره بأداة حادة (موسى) كما قام الظنين بضرب بأداة حادة (موسى) على يده اليمنى وأنحاء متفرقة من جسمه ونتيجة للصراخ الذي حصل منهما خرج على الصوت أشقاء الظنين ولدى قيام المتهم بمشاهدتهم لاذا بالهرب وتم إسعاف الظنين للمستشفى

حيث تبين وجود جرح قطعي بفروة الرأس وآخر سطحي بالرقبة من الجهة اليمنى وجرحين طعنيين نافذين إلى التجويف الصدري من الجهتين اليمنى واليسرى ووجود جرح قطعي بالذراع الأيسر قاطع للأوعية الدموية كما تبين وجود جرح جزئي بالشریان الكعبري الأيسر مما استدعى إلى تداعلات طبية لإسعافه وللمحافظة على حياته حيث تم وضع أنبوب صدري وأدخل لغرفة العمليات وبالنتيجة فإن الإصابات التي لحقت به شكلت خطورة على حياته.

من حيث التطبيقات :

وجدت المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والتي كانت

تتمثل بأنه في مساء يوم ٢٠١٣/٣/١٢ وعلى أثر مشادة كلامية بينه وبين المشتكي

تحولت فيما بعد إلى مشاجرة وقام المتهم أثناءها بطعن المشتكي

بصدره ورقبته بواسطة أداة حادة (موسى) وضربه بتلك الأداة على يده اليسرى وظهره

ورأسه مما نتج عنه جرحان طعنيين نافذان إلى التجويف الصدري وجرح قطعي بالذراع

الأيسر قاطع للأوعية الدموية وجرح جزئي بالشریان الكعبري الأيسر وجرح قطعي بالرأس

وجرح سطحي بالرقبة مما شكل خطورة على حياة المصاب إنما تتوافر بهذه الأفعال كافة

أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات وليس جناية الشروع بالقتل العمد وفقاً للمواد (٣٢٨/٢ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أن نية المتهم كانت تتجه لإزهاق روح المجني عليه

إلا أن هذه النية ليست مبيته حيث أن اللقاء والمشادة الكلامية التي حصلت بينهما كانت مصادفة وأن الخلافات السابقة بينهما ليست دليلاً كافياً على النية المبيته كما تتضح للمحكمة نية المتهم بإزهاق روح المجني عليه من خلال الأداة المستعملة (الموس) وهي أداة قاتلة بطبيعتها ومن أماكن الضربات (الصدر والرقبة والظهر والرأس) هذا فضلاً عن قطع الشريان الكعبري الأيسر ومن خلال طبيعة الإصابات التي لحقت بالمجني عليه إلا أن النتيجة الجرمية للمتهم لم تتحقق بفضل العناية الإلهية أولاً ومن ثم الإسعافات الأولية التي قدمت للمجني عليه والتي حالت دون وفاته مما يتوجب معه تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم بالشكل السالف الإشارة إليه.

بالوقت نفسه وجدت المحكمة أن قيام المتهم بضرب المجني عليه بأداة حادة (موسى) على رقبته ورأسه مما نتج عنه جروح بالرأس والرقبة إنما تتوافر فيها كافة أركان وعناصر جناية الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات .

وعليه وجدت المحكمة أن أفعال المتهم تجاه المجني عليه لها عدة أوصاف هي جناية الشروع بالقتل القصد وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات بالإضافة لجناية الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات ، وحيث إن العقوبة المقررة لجناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات أشد من عقوبة جناية الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات لذلك تكون عقوبة جناية الشروع بالقتل هي الواجبة التطبيق على أفعال المتهم يوسف تجاه المجني عليه

وعليه يكون من المتوجب معه تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جناية الشروع بالقتل العمد وفقاً للمواد (٣٢٨/٢ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات لتصبح جناية الشروع بالقتل القصد وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بالمادتين ١٧٨ و ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين :

أ -

ب -

عن الجرائم التالية :

- جنائية الشروع بالقتل العمد خلافاً للمواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات .

- جنائية الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات .

- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة وراضية خلافاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات .

وذلك لعدم وجود الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقه .

٢. عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة الظنين

من الجرائم التالية :

- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة وراضية خلافاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات .

- جنحة الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) عقوبات .

وذلك لعدم وجود الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقه .

٣. عملاً بالمادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن الظنين

عن جنحة الإيذاء المسندة إليه لإسقاط المشتكي (

) لحقه الشخصي وكون مدة التعطيل لم تتجاوز العشرة أيام مع تضمين المشتكي

رسم الإسقاط.

٤. عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة كل من :

أ- المتهم

ب- الظنين

بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وفقاً

للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات.

وعملاً بالمادة (١٥٦) عقوبات الحكم على كل من الظنين والمتهم بالحبس مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير مع الرسوم والمصاريف لكل منهما ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها محسوبة للمتهم مدة التوقيف وإرجاء تنفيذ العقوبة المقررة بحق الظنين إلى ما بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

٥. عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل العمد خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ من قانون العقوبات لتصبح جناية الشروع بالقتل القصد وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات.

وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل القصد وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بالمادتين ٧٠ و ٣٢٦ من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط المشتكي لحقه الشخصي عن المجرم الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك وعملاً بالمادة ٩٩ من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرم ، لتصبح الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٢. عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

وعن أسباب التمييز كافة ومحصلها ومآلها واحد يقوم على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها.

وفي ردنا على مجمل هذه الأسباب نجد إن محكمة الموضوع ووفق صلاحياتها وسلطاتها التقديرية المستمدة من أحكام المادة ١٤٧/٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية استعرضت وبشكل وافٍ ومفصل وقائع الدعوى وناقشت بينات الدعوى مناقشة مستفيضة بما فيها بيئة النيابة وتوصلت ووفق قناعتها المستمدة من بينات قانونية ثابتة في الدعوى دللت عليها وضمنت قرارها فقرات منها لاستخلاص الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها محكمة الجنايات وأنزلت حكم القانون على ما استخلصته من وقائع باعتبار أن ما قارفه المميز من أفعال تمثلت بإقدامه مساء يوم ٢٠١٣/٣/١٢ وعلى أثر نقاش بينهما محور حول قضايا وخلافات بينهما اشتد النقاش على أثره ليتحول إلى مشاجرة أقدم خلالها المميز على ضرب المجني عليه بأداة حادة (موسى) على يده وظهره ورأسه ورقبته مما أدى إلى حدوث جرح قطعي بفروة الرأس وآخر سطحي بالرقبة وجرحين طعنيين نافذين إلى التجويف الصدري من الجهتين اليمنى واليسرى ووجود جرح قطعي بالذراع الأيسر قاطع للأوعية الدموية وجرح جزئي بالشریان الكعبري الأيسر حيث شكلت هذه الإصابات خطورة على حياة المصاب لولا العناية الإلهية أولاً والتدخل الجراحي ثانياً فإن هذه الأفعال وكما انتهى لذلك قرار الحكم المميز يشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل القصد بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات وليس كما ذهب إلى ذلك النيابة العامة في إسنادها وقد استدلت المحكمة على نية المتهم إلى إزهاق روح المجني عليه من خلال الأداة المستعملة (الموسى) وهي أداة قاتلة بطبيعتها، ومن خلال موقع الإصابة بالصدر والرقبة والظهر وطبيعة الإصابات التي شكلت خطورة على حياة المصاب محمد ولم تتحقق نية القتل لأسباب خارجة عن إرادة المتهم تمثلت وكما أسلفنا بالعناية الإلهية وبالتدخل الجراحي وكما انتهى إلى ذلك قرار الحكم المميز وجاءت العقوبة المفروضة ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميز وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن التمييزي الرد الكافي فنحيل إليه منعاً للإطالة والتكرار.

لذلك وبالبناء على ما تقدم نقرر:

١. رد الطعن التمييزي المقدم من المميز
٢. تأييد القرار الصادر بحقه.
٣. إعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤/١٢/٣م

القاضي المترايس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف ع

lawpedia.jo